الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

22 موجز قُطري

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL3.SEP/2021/4/CP

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

22 موجز قُطري

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري

الجزائر

©iStock-alanphillips

ملخص

المنظومة القانونية في الجزائر مزيج من القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية.

المنافسة

- وضعت الجزائر أول قانون للمنافسة في عام **1995**، وهو **الأمر رقم 95-06**، الذي **استبدل** في عام **2003** **بالأمر رقم 03-03**، ثم **عُدّل ووُسّع** في عام **2008** (القانون رقم 08-12) وفي عام **2010** (**القانون رقم 10-05**). **وما يزال سارياً الأمر رقم 75-59 لعام 1975**، المعروف باسم **القانون التجاري**؛
- غير أن أنشطة مجلس المنافسة الجزائري **عُلّقت** من عام 2003 إلى عام 2013، وما تزال الشركات المملوكة للدولة تتمتع **بهيمنة هائلة** على الاقتصاد؛
- **تكتنف** التعاريف والأحكام الواردة في قانون المنافسة **العديد من أوجه الغموض**، بما في ذلك **عدم التمييز** بين المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الخاصة، وفي الواقع يمنح قانون المنافسة **معاملة تفضيلية** للمؤسسات المملوكة للدولة.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القانون رقم 09-16 لعام 2016 هو **التشريع الأساسي الحديث** المتعلق بالاستثمار. ومنذ إنشائه، **عُدّل ووُسّع بموجب الأمر رقم 16-196 لعام 2016** (بشأن إنفاذ القانون)؛ و**الأمر رقم 17-100 لعام 2017** (بشأن تعديل قواعد وكالة الاستثمار)؛ و**الأمر رقم 17-105** (بشأن تنفيذ مكونات الاستثمار)، ومؤخراً **الأمر رقم 19-166** (بشأن إنشاء **لجنة وطنية معنية بالاستثمار**)؛
- في الآونة الأخيرة، أفادت التقارير أن الحكومة الجزائرية **تسعى إلى إنهاء قاعدة وضع حد أقصى لملكية الأجانب** لشركة معينة بنسبة 49 في المائة مقابل 51 في المائة للمستثمر المحلي.

مكافحة الفساد

- لدى الجزائر عدة تشريعات لمكافحة الفساد، منها، على سبيل المثال لا الحصر، **الأمر 05-10 لسنة 2010** (بشأن **مكافحة الفساد**)؛ و**القانون رقم 05-01 لعام 2005** (المتعلق **بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته**)؛ و**الأمر رقم 66-155 لعام 2007** (بشأن **قانون العقوبات**)؛ و**الأمر رقم 6-413** (بشأن **إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ومنعه**)؛
- تخطط الحكومة الجزائرية حالياً لتعزيز وتحديث قانون الإجراءات الجزائية **لتعزيز استقلالية القضاء وإنفاذ تشريعات مكافحة الفساد.**
- **يحمي** التشريع الجزائري **المبلّغين.**

حماية المستهلك

- وضعت الجزائر في عام 2019 **القانون رقم 18-09** المتعلق بحماية المستهلك؛
- لدى الجزائر أيضاً خطة عمل وطنية **تروّج** صراحة **الإنتاج والاستهلاك المستدامين** تُعرف بـ **"42 نشاطاً لتنمية الإنتاج والاستهلاك المستدامين".**

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متطوّر

اللوائح التنظيمية المصرفية	ابتدائي
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	قوي

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متطوّر
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

قوي

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	قوي جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	متوسط

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	متطوّر
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	قوي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	متوسط
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	قوي جداً
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	قوي

الاستثمار الأجنبي المباشر

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	متطوّر
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	متوسط
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	متطوّر
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	قوي
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متطوّر
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — قوي جداً

موجز قُطري
البحرين

©iStock-photobac

ملخص

المنظومة القانونية في مملكة البحرين مزيج من الشريعة، المصدر الرئيسي للتشريع، والقانون العام الإنكليزي.

المنافسة

- وضعت البحرين القانون رقم 31 لعام 2018 بشأن **تشجيع وحماية المنافسة**؛
- البحرين رائدة إقليمياً، إذ لديها **تعاريف تشريعية أوضح للمنافسة وللاتفاقات المخلّة بالمنافسة وللهيمنة**، بالإضافة إلى **القدرة على إنفاذ القانون**؛
- غير أنه ما تزال هناك قطاعات رئيسية **غير محررة** أو **تسمح بالتدخل لحماية المنافسة**، ولا سيما قيماً يتعلق ب**الموارد الطبيعية والعقارات** وغير ذلك من قطاعات تشارك فيها **شركات حكومية**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- لا تزال البحرين في طور وضع قانون **مرشّق وموحّد** لتنظيم **الاستثمار الأجنبي المباشر**؛
- تعتمد البحرين حتى الآن على قانون الشركات التجارية، الذي أنشئ أول مرة بموجب **المرسوم رقم 21 لعام 2001**، الذي حُدّث وعُدّل بال**قانون رقم 50 لعام 2014**؛
- على الرغم من عدم وجود أي قانون للاستثمار الأجنبي المباشر، هناك طرق عديدة تتيح للمستثمرين الأجانب الانخراط في أنشطة تجارية، بعد موافقة وزارة الصناعة والتجارة، لكن قطاعات العقارات والصحافة والنشر والنقل البري وقطاعات أخرى تقتصر على المواطنين البحرينيين فقط.

مكافحة الفساد

- ليس لدى البحرين قانون واحد خاص لمكافحة الفساد؛ لكن لديها بدلاً عن ذلك **إطارٌ قانوني** وتعتمد على **قانون العقوبات** (القانون رقم 15 لعام 1976، كما عُدّل واستُكمل على مر السنين). و**يُجرّم** قانون العقوبات على وجه التحديد **أشكال الرشوة الإيجابية والسلبية وإساءة استعمال السلطة وغسل الأموال والاختلاس**؛
- علاوة على ذلك، تستخدم البحرين القانون رقم 32 لعام 2010 بشأن **الكشف عن الذمة المالية والمرسوم التشريعي والقانون رقم 4 لعام 2001** بشأن **حظر ومكافحة غسل الأموال** كجزء من **إطارها الشامل لمكافحة الفساد**؛
- وقعت البحرين أيضاً **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصادقت عليها**؛
- هناك ثغرات من حيث **ضعف الإنفاذ ومساءلة كبار المسؤولين**.

حماية المستهلك

- وضعت البحرين القانون رقم 35 لعام 2012 بشأن **حماية المستهلك**؛
- البحرين، بسبب هذا القانون، هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لديها **إعفاءات** تنطبق على **المنتجات العسكرية والطبية والصحية** المرخّصة من **وزارة الصحة** وعلى **خدمات العاملين لحسابهم الخاص**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متطوّر
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	قوي
اتفاقات التجارة الدولية	متطوّر
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	متطوّر
حماية العمال	متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

ابتدائي

اللوائح التنظيمية المصرفية	قوي جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	ابتدائي
الإطار التنظيمي للاستثمار	ابتدائي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متطوّر
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	متوسط
معايير المشتريات العامة	متوسط

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متوسط
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	متطوّر
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	قوي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	متطوّر
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	قوي جداً
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	متطوّر

الاستثمار الأجنبي المباشر

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	متوسط
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	ضعيف
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	متطوّر
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	ضعيف
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	ضعيف

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — قوي

موجز قُطري

اتحاد جزر القمر

©iStock-Nomadsoul1

ملخص

المنظومة القانونية في جزر القمر مزيج من الشريعة والقانون المدني الموروث عن القانون المدني الفرنسي والقانون العرفي.

المنافسة

- لدى جزر القمر قانون للمنافسة، هو **القانون رقم AU/014-13**؛
- غير أن هذا القانون لا يقدّم تعاريف واضحة **للسلوك المخلّ بالمنافسة**، ولا أي **أساليب متسقة للتعامل مع السلوك الاحتكاري**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- اعتمدت جزر القمر قانوناً جديداً للاستثمار، هو **القانون رقم 07-010 الصادر في 31 آب/أغسطس 2007**. ويجري **إعداد إصلاح** له، ولكن لم يُوافق عليه بعد؛
- **لا يحدد القانون بوضوح الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر**، بما في ذلك **الإنفاذ والمؤسسات اللازمة للموافقة** على الاستثمار الأجنبي المباشر وإدارته؛
- **يفتقر القانون إلى تعاريف واضحة** تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما لا يتضمن **قيوداً و/أو متطلبات واضحة** بشأن **الاستثمار الأجنبي** في قطاعات محددة.

مكافحة الفساد

- ترد قواعد مكافحة الفساد في جزر القمر في **القانون رقم 08-013 (شفافية الأنشطة العامة والاقتصادية والمالية والاجتماعية)**، و**القانون رقم 082 P/A.F** (القانون الجزائي)، و**القانون رقم 11-027/AU** (منح العقود العامة وتفويض الخدمات العامة)؛
- يفتقر القانون إلى تعريف واضح للفساد والمفاهيم ذات الصلة، كما إلى أي إجراءات محددة **لمعالجة الفساد**؛
- ينشئ القانون هيئة رسمية لمكافحة الفساد، غير أنها **ليست هيئة مستقلة**.

حماية المستهلك

- لدى جزر القمر القانون رقم 95-013 المتعلق **بالصحة العامة والرعاية الاجتماعية من أجل رفاه السكان**؛
- ليس هذا القانون كافياً لمعالجة موضوع **حماية المستهلك ويفتقر إلى التعاريف والإجراءات وآليات الإنفاذ والهيئات والسلطات المحددة للتعامل مع الانتهاكات**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متطوّر
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	ضعيف جداً
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متوسط
ممارسات إنفاذ المنافسة	ابتدائي
اتفاقات التجارة الدولية	متطوّر
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	متوسط
حماية العمال	متطوّر

الاستثمار الأجنبي المباشر

ابتدائي

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متوسط
الإطار التنظيمي للاستثمار	ضعيف
خطط التحفيز	ضعيف جداً
المعاهدات الثنائية	متطوّر

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متوسط

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	متطوّر
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	ابتدائي
الميزنة والإنفاق العام	ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	قوي
معايير المشتريات العامة	متوسط

حماية المستهلك

ضعيف جداً

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	ضعيف جداً
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	ضعيف
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ضعيف جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف جداً

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): ابتدائي
- الإعفاءات: ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): ضعيف
- الإعفاءات: قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ضعيف

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ضعيف جداً
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف جداً
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

موجز قُطري

جيبوتي

©iStock-Tryaging

ملخص

المنظومة القانونية في جيبوتي مزيج من الشريعة الإسلامية، وقانون مدني موروث من القانون المدني الفرنسي، وقانون عرفي.

المنافسة

- لدى جيبوتي قانون بشأن المنافسة هو القانون رقم 28/AN/08/6eme L؛
- غير أن هذا القانون لا يوفّر **تعاريف واضحة للسلوك المخلّ بالمنافسة** والمفاهيم الأخرى ذات الصلة. وترد هذه التعاريف في **معاهدات وقعتها جيبوتي في إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- لدى جيبوتي قانونان للاستثمار، هما **القانون رقم 88/AN والقانون رقم AN/01/114**، اللذان أنشئا **«الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات»**؛
- يحدد القانون **إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاذ، والمؤسسات والقيود ذات الصلة.**

مكافحة الفساد

- ترد قواعد مكافحة الفساد في جيبوتي في القانون رقم **03/AN/13/7eme L (منع ومكافحة الفساد)** والقانون **رقم 59/AN/94** (قانون العقوبات)؛
- ينص قانون العقوبات على **تعاريف الفساد والممارسات الشبيهة والجزاءات ذات الصلة**؛
- غير أن القانون يفتقر إلى **إجراءات واضحة وموجزة دقيقة لمواجهة الفساد**، كما **يفتقر إلى إجراء لحماية المبلغين**؛
- لدى جيبوتي هيئة مستقلة رسمية لمكافحة الفساد، هي «**الهيئة الوطنية المستقلة لمنع الفساد ومكافحته**».

حماية المستهلك

- وردت أحكام حماية المستهلك في **قانون المنافسة رقم 28/AN/08/6eme L**؛
- أنشأ هذا القانون هيئة خاصة **لإنفاذ أحكام حماية المستهلك وتوفير آليات الإنفاذ**؛
- القانون **واضح** فيما يتعلق **بحقوق المستهلكين**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متوسط
ممارسات إنفاذ المنافسة	قوي
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي جداً
حماية العمال	متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

متطوّر

اللوائح التنظيمية المصرفية	قوي جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	متوسط
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي جداً
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ابتدائي

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متوسط

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متوسط
الميزنة والإنفاق العام	متوسط
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف
معايير المشتريات العامة	متوسط

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	متوسط
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	متوسط
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي جداً
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): ابتدائي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): قوي جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

موجز قُطري
مصر

©iStock-GarySandyWales

ملخص

المنظومة القانونية في مصر مبنية على مزيج من الشريعة والقانون الفرنسي، وهناك دستور.

المنافسة

- التشريع الرئيسي الذي يحكم المنافسة في مصر هو **القانون رقم 3 لعام 2005** بشأن **حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية**، الذي عُدّل **بقرار** رئيس الوزراء **رقم 2957** لعام 2010؛
- ينشئ التشريع «جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية»، ويتضمن **قائمة شاملة تحدد الممارسات الاحتكارية** ويقدم **وصفاً مفصلاً للأفعال المخلّة للمنافسة المحظورة**؛
- غير أن أحكام هذا القانون لا تسري على **المرافق العامة والمؤسسات** التي تديرها الدولة.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- حدّثت مصر قانون الاستثمار بالقانون رقم **72 لعام 2017 وقرار مجلس الوزراء رقم 2310 لعام 2017**. ويبسط **القانون رقم 72 لعام 2017 الإجراءات ويقدّم ضمانات وحوافز** إضافية **للمستثمرين**؛
- غير أنه ما تزال هناك قيود عديدة، كوجود **مهن معينة يحظر على الأجانب** العمل فيها **وقيود** مفروضة على العمل كوكلاء تجاريين **وحظر** حيازة الأراضي (خاصة في شبه جزيرة سيناء).

مكافحة الفساد

- ليس لدى مصر تشريع مرشّق واحد لمكافحة الفساد، بل تستخدم للتعامل معه شبكة من القوانين، تشمل: **القانون رقم 97 لعام 2015** الذي عدّل وحدّث بعض أحكام **قانون الكسب غير المشروع رقم 62 لعام 1975**؛ **والقانون رقم 80 لعام 2002** بشأن مكافحة غسل الأموال؛ والقانون **رقم 106 لعام 2013** بشأن حظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة؛ **والقانون رقم 182 لعام 2018** بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة؛ **وقرار مجلس الوزراء رقم 2890 لعام 2010** بإنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد؛ وأحكام قانون العقوبات التي تحظر أشكال الرشوة؛
- لدى مصر أيضاً عدد من الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، منها، على سبيل المثال لا الحصر، **هيئة الرقابة الإدارية**؛ **والنائب العام**؛ **وهيئة المساءلة الحكومية**؛ **وجهاز الكسب غير المشروع** التابع لوزارة العدل؛ **والمدير العام لمكافحة الجرائم المالية** في وزارة الداخلية؛
- مع ذلك، هناك تحديات كبيرة تتعلق بالتنفيذ تنشأ عن **تداخل الولايات القضائية** لهذه الأجهزة والتشريعات المختلفة **وازدواجيتها**.

حماية المستهلك

- وضعت مصر في عام 2018 قانوناً صريحاً لحماية المستهلك هو **القانون رقم 181**. وهو ينص بشكل خاص على **سلامة المنتجات** وعلى حق المستهلكين في **الحصول على جميع المعلومات والبيانات** عن المنتجات وغير ذلك من أشكال الشفافية، ويشرح الأحكام المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والعقارات، و**يحدد أدوار ومسؤوليات جهاز حماية المستهلك**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متطوّر
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف جدا
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

متطوّر

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	قوي جداً
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي جداً
خطط التحفيز	متطوّر
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متوسط

- مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام — قوي جداً
- مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين — متطوّر
- الميزنة والإنفاق العام — ضعيف جدا
- الحكومة الرقمية — متوسط
- الحكومة المفتوحة والشفافية — ضعيف جداً
- معايير المشتريات العامة — متوسط

حماية المستهلك

متوسط

- اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية — متطوّر
- حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية — قوي
- التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف — قوي جداً
- الترويج للاستهلاك المستدام — ضعيف جدا

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي جداً

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ابتدائي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — قوي

ALSHALAL
BUSINESS ROYALS
BUSINESS ROYALS

موجز قُطري

العراق

©iStock-FotoGablitz

ملخص

المنظومة القانونية في العراق مزيج من قوانين مستوحاة من النُّظُم المصرية والفرنسية، وقوانين وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة. والعراق هو دولة قانون مدني له دستور، بينما يجري التعامل في المحاكم الدينية مع جوانب معينة من الأحوال الشخصية.

المنافسة

- وضع العراق في عام 2010 قانوناً **ينظّم المنافسة** صراحة هو **القانون رقم (14)** بشأن **المنافسة ومنع الاحتكار**؛
- يتصدر العراق بلدان مجموعة المشرق العربي من حيث أن لديه **تعاريف واضحة وموجزة دقيقة** فيما يتعلق **بالمنافسة**؛
- رغم أن لدى العراق تشريعات قوية جداً، إلاّ أنه لم يُشكل ويُمكنّ **سلطة للمنافسة لتنفيذ تشريعاته** تنفيذاً شاملاً.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع العراق القانون رقم 13 لعام 2006 **لتعديل قانون الاستثمار**، كما قام **بتحديث قانون الشركات بالقانون رقم 21 لعام 2004**؛
- لهذا الغرض، لدى العراق نظام قانوني متطور للاستثمار الأجنبي المباشر، يشمل **تشريعات وعمليات إنفاذ ومؤسسات توافق على الاستثمارات الأجنبية** في البلاد **وتقيّمها وتضبطها**؛
- يقيّد العراق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة، لا سيما **قطاعي النقل والتمويل**.

مكافحة الفساد

- التشريع الرئيسي لمكافحة الفساد في العراق هو **القانون رقم 10 لعام 2008**، وهو **قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة**. وتُغطى أشكال أخرى من الفساد والسلوك الإجرامي في **القانون رقم 39 لعام 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون أصول المحاكمات الجزائية**، من بين قوانين أخرى. وعلاوة على ذلك، ينشئ **القانون رقم 30 لعام 2011 هيئة النزاهة والكسب غير المشروع للقيام برصد وتقييم القوانين**؛
- مع ذلك، لم تتمكن الحكومة العراقية بعد من تنفيذ التشريعات بفعالية بسبب **نزاعات داخلية** على المسؤوليات **وضعف الشفافية وافتقار العمليات التنظيمية إلى الوضوح وضعف سلطات التحقيق**؛
- توهن الإعفاءات القدرات التشريعية العراقية، لا سيما في **التصدي للفساد**. فمثلاً، **تتضمن معايير المشتريات العامة في العراق إعفاءات لكيانات** مرتبطة **بالحكومة وبمسؤولين كبار**، كما تسمح مواد واردة في القانون الجنائي العراقي للوزراء **بإعفاء المسؤولين في وزاراتهم** من المساءلة في مكان العمل.

حماية المستهلك

- لدى العراق قانونان يتعلقان بحماية المستهلك: **القانون رقم 1 لعام 2010** بشأن **حماية المستهلك وقانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم 14 لعام 2010**، الذي يشير إلى بعض الحقوق والامتيازات المستحقة للمستهلكين؛
- ما تزال هناك ثغرات كبيرة تتعلق **بتزويد هيئات حماية المستهلك** بصلاحية **تنفيذ وإنفاذ التشريعات**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	ضعيف
حماية العمال	متطوّر

الاستثمار الأجنبي المباشر

متطوّر

اللوائح التنظيمية المصرفية	قوي جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	متوسط
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	قوي جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	قوي
الميزنة والإنفاق العام	متوسط
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	متطوّر
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	متوسط
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	متطوّر
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	قوي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	متطوّر
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	قوي
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	قوي جداً
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	متوسط
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	قوي جداً
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	ضعيف
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متطوّر
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

موجز قُطري
الأردن

©iStock-Andrew Peacock

ملخص

المنظومة القانونية في الأردن تستند إلى القانونين العثماني والبريطاني، وللأردن دستور. وتستند قوانين الأحوال الشخصية إلى الفقه الشرعي، بينما تتعامل المحاكم المدنية والجنائية مع القضايا الأخرى.

المنافسة

- لدى الأردن قانون للمنافسة، يُعرف **بالقانون رقم 33 لعام 2004**؛
- يتسم الاقتصاد الأردني وتتسم القطاعات الاقتصادية الأردنية **بالتحرر إلى درجة عالية**؛
- مع ذلك، يفتقر الأردن إلى الوضوح بشأن مفاهيم رئيسية متعلقة **بالمنافسة**. فمثلاً، لا يحظر قانون المنافسة الاحتكارات صراحة، لكنه يحظر بعض **الممارسات الاحتكارية**. وفي الوقت نفسه، تشمل **المادة 5 من قانون المنافسة الأردني التكتلات الاحتكارية** (الكارتلات) كجزء من مثال على **الممارسات المخلّة بالمنافسة**، لكنها **تفتقر إلى تعريف واضح** لما يشكل تكتلاً احتكارياً.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- الأردن رائد إقليمياً من حيث الأطر **التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر**. فقد أقرت المملكة أولاً **قانون الاستثمار لعام 1995، وعدّلته** في عامي **1998 و2000، وحدّثته مؤخراً** في عام **2014** (القانون رقم 30 لعام 2014)؛
- وقانون الاستثمار الأردني **وثيقة شاملة** تستكشف بدقة **الحوافز والمزايا التجارية** داخل وخارج مناطق التجارة الحرة وتحدد **هيئة الاستثمار الأردنية** ومسؤولياتها، **والإجراءات العامة الجامعة**، والأحكام العامة التي تغطي حقوق **المستثمرين غير الأردنيين**.
- وعلاوة على ذلك، لدى الأردن مكونات «قوية جداً» في **لوائحه المصرفية لتسهيل** وجذب المزيد من **الاستثمار الأجنبي المباشر** إلى هذا البلد الذي **يعاني نقص الموارد**.

مكافحة الفساد

- لدى الأردن مجموعة من التشريعات التي تعالج مكافحة الفساد والممارسات المماثلة. وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1993، سنّ الأردن **القانون رقم 11** بشأن **الجرائم الاقتصادية**. ومنذ ذلك الحين، أصدر **قانون إشهار الذمة المالية رقم 54 لعام 2006؛ والقانون رقم 46 لعام 2007** بشأن **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والقانون رقم 62 لعام 2014** بشأن **حماية المبلّغين، والقانون رقم 13 لعام 2016** بشأن **النزاهة ومكافحة الفساد**، الذي **حُدّث وعُدّل** في عام **2019**.

حماية المستهلك

- وضع الأردن القانون رقم 7 لعام 2017 بشأن **حماية المستهلك**؛
- وفي الواقع، يجاري الأردن أفضل الممارسات الدولية من خلال **التحديد الواضح للمؤسسات** التي **تحمي المستهلكين**؛
- الأردن استثناء نادر بين البلدان العربية من حيث **إدراج مفهوم الاستهلاك المستدام** ضمن الأطر القانونية لدعم **الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لتحقيق الاستهلاك المستدام**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية — متطوّر
- قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار — متوسط
- الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة — متطوّر
- ممارسات إنفاذ المنافسة — متطوّر
- اتفاقات التجارة الدولية — ابتدائي
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم — متوسط
- اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات — قوي
- حماية العمال — ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

قوي

- اللوائح التنظيمية المصرفية — قوي جداً
- سياسات الاقتصاد الكلي — متطوّر
- الإطار التنظيمي للاستثمار — قوي جداً
- خطط التحفيز — متطوّر
- المعاهدات الثنائية — متطوّر

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	قوي
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	متوسط

حماية المستهلك

متطوّر

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	متطوّر
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي جداً

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — قوي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

موجز قُطري
الكويت

©iStock-mathess

ملخص

المنظومة القانونية في الكويت مزيج من القانونين المدنيين الفرنسي والمصري، وكذلك القانون العام الإنكليزي، ولا تحكم الشريعة الإسلامية غير قانون الأسرة وللمسلمين فقط.

المنافسة

- لدى الكويت قوانين منافسة مركزية ومرشّقة قوية، مثل **القانون رقم 10 لعام 2007** بشأن **حماية المنافسة وقانون الشركات الكويتي رقم 1 لعام 2016**،
- ما تزال في التشريعات الكويتية ثغرات تتعلق بتناول الاتحادات الاحتكارية والاحتكار والممارسات المخلّة بالمنافسة. فمثلاً، يحدد **القانون رقم 10 لعام 2007** أمثلة على **السلوك المخلّ بالمنافسة**، لكنه لا يستخدم صراحة مصطلح «التكتلات الاحتكارية (الكارتلات)»؛
- على غرار العديد من البلدان العربية الأخرى، ما تزال الكويت تتردد في تحرير قطاعاتها الخاضعة للتنظيم تحريراً كاملاً، وعلى الأخص **قطاع النفط والغاز**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- الكويت رائدة إقليمياً في **تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر**. وتشمل قوانينها **القانون رقم 8 لعام 2001 بشأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي** الذي يحتوي **تعاريف صارمة لحقوق المستثمرين الأجانب، والقانون رقم 116 لعام 2013، قانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر**؛
- لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر 29 مشروعاً جارياً، منها **10 تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر**. وعملية الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت مفتوحة جيداً **للتدقيق من جانب أصحاب المصلحة المتعددين**.

مكافحة الفساد

- لدى الكويت لوائح تنظيمية قوية جداً تتعلق **بمكافحة الفساد**، بما في ذلك التعاريف والقوانين والمراسيم والمؤسسات وآليات الإنفاذ. وتشمل هذه القوانين **القانون رقم 2 لعام 2016** بشأن **مكافحة الفساد؛ والقانون رقم 2 لعام 2016** بشأن **إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد؛ والقانون رقم 106 لعام 2013** بشأن **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.** وعلاوة على ذلك، **تعزيز وحماية المبلّغين** جزء من الاستراتيجية الوطنية؛
- عملت الكويت أيضاً على الموافقة على الاتفاقيات الإقليمية والدولية وإدراجها في تشريعاتها. وهي تعمل بنشاط مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة** على حالات الافتقار إلى الشفافية، فأصبح لدى الكويت أحد **أكثر نُظُم المشتريات العامة شفافية**. ويعرض **الجهاز المركزي للمناقصات العامة في الكويت** على موقعه الإلكتروني **معلومات عن المناقصات المفتوحة**، مع إعطاء تفاصيل عن كل مشروع وتكلفة كل مناقصة.

حماية المستهلك

- وضعت الكويت قانوناً لحماية المستهلك هو القانون رقم 39 لعام **2014**؛
- بفضل هذا التشريع، تمتلك الكويت قدرات مؤسسية وقدرات إنفاذ قوية **لدعم حماية المستهلك دون أي إعفاءات** في هذا الصدد؛
- يفسح التشريع الكويتي المجال أمام العمليات الإقليمية والدولية التي **تمكّن الأفراد أو المنظمات** من السعي إلى **إحقاق حقوق المستهلك**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

قوي

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متطوّر
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	قوي
اتفاقات التجارة الدولية	قوي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	متطوّر

الاستثمار الأجنبي المباشر

قوي

اللوائح التنظيمية المصرفية	قوي جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي جداً
خطط التحفيز	متطوّر
المعاهدات الثنائية	قوي

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

قوي جداً

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	قوي
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	قوي جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	قوي
معايير المشتريات العامة	قوي

حماية المستهلك

متطوّر

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	قوي جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — قوي جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — قوي جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — قوي جداً

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — قوي

Gibran's Lebanon
Bookstore
BOOKSTORE
Green Gold
libanon
il libano
VISA

موجز قُطري

لبنان

©iStock-Glen_Pearson

ملخص

تستند المنظومة القانونية في لبنان إلى القانون الفرنسي وتستلهمه. ولبنان بلد قانون مدني له دستور، بينما تحكم الأحوال الشخصية فيه المحاكم الدينية.

المنافسة

- ليس في لبنان حالياً قانون للمنافسة، بل إنه يعتمد بدلاً من ذلك على **تشريعات أخرى لحُكم أنماط المنافسة**، مثل **القانون التجاري وقانون العقوبات العتيقين**؛
- نظراً لعدم وجود أي قانون للمنافسة، **ليست هناك تعاريف واضحة للسلوك المخلّ بالمنافسة ولا أساليب متسقة للتعامل مع السلوك الاحتكاري**؛
- ما زال مشروع قانون للمنافسة **معلقاً** منذ أكثر من عقد من الزمن.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع لبنان **قانون تشجيع الاستثمار رقم 360 لعام 2001**؛
- هكذا، لدى لبنان نظام متطور لتشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر، يشمل **تشريعات وعمليات إنفاذ ومؤسسات توافق على الاستثمارات الأجنبية** في البلد **وتقيّمها وتديرها**؛
- غير أن تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال تفتقر إلى بعض التعاريف الواضحة والموجزة الدقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك **قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر** في بعض القطاعات، **كالمجال العسكري والمجال الأمني والإعلام والمصارف والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والعقارات والمرافق العامة**، على سبيل المثال لا الحصر.

مكافحة الفساد

- ليس في لبنان قانون موحد لمكافحة الفساد؛ وما يزال هناك **مشروع قانون قيد النظر**؛
- يعتمد لبنان حالياً في معالجة الفساد على مزيج من التشريعات الأخرى، مثل **القانون رقم 154 لعام 1999** (قانون الإثراء غير المشروع)؛ **والقانون رقم 318 لعام 2001** (قانون مكافحة تبييض الأموال)؛ **والقانون رقم 44 لعام 2015** (قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)؛ **والقانون رقم 83 لعام 2018** (قانون حماية كاشفي الفساد)؛
- لم تشكّل الحكومة اللبنانية بعد هيئة رسمية لمكافحة الفساد **مستقلة ومخوّلة بصلاحيات لرصد وتقييم وإنفاذ التشريعات**.

حماية المستهلك

- لدى لبنان قانون حماية المستهلك **رقم 658 لعام 2005**، الذي **عُدّل وحُدّث** في عامي **2012 و2014**؛
- بفضل هذا القانون، هناك ضمن **وزارة الاقتصاد والتجارة** هيئة لحماية المستهلك **مخوّلة بمعالجة الشكاوى ومعالجة الانتهاكات الإلكترونية**؛
- ما تزال هناك ثغرات كبيرة فيما يتعلق **بالتعاريف المتسقة المتعلقة بحماية المستهلك**، وهناك **ثغرة كبيرة من حيث التنفيذ الصارم للقوانين وإنفاذها**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

ضعيف

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	ضعيف
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	ضعيف جداً
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	ضعيف
ممارسات إنفاذ المنافسة	ضعيف
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	لا نقاط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	ابتدائي
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متطوّر

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	قوي
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	متطوّر

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متوسط

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متوسط
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	متوسط
معايير المشتريات العامة	ضعيف جداً

حماية المستهلك

متطوّر

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	قوي
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): ضعيف
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ضعيف جداً
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): لا نقاط
- الإعفاءات: متوسط
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ابتدائي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — لا توجد نقاط
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

موجز قُطري

ليبيا

©iStock-pchbanks

ملخص

تتأثر المنظومة القانونية في ليبيا بالقوانين العثمانية والفرنسية والإيطالية والمصرية، وقد أُدرجت فيها إلى حد كبير الشريعة الإسلامية.

المنافسة

- ليس لدى ليبيا قانون رسمي للمنافسة؛
- القانون رقم 23 لعام 2010 بشأن النشاط التجاري هو **القانون الوحيد المتاح** الذي يدير جميع الأنشطة التجارية داخل البلاد وخارجها، سواء تلك التي يقوم بها الأشخاص أو تقوم بها الكيانات. ويسمح القانون أيضا **بإنشاء مجلس للمنافسة**، ويشير إلى **الحظر العام** لبعض الأنشطة التجارية **والممارسات التنافسية غير المشروعة**، ويوفر **تدابير عامة** للتصدي لأوضاع السيطرة أو المركز المهيمن.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القانون رقم 9 لعام 2010 بشأن **تشجيع الاستثمار**، **والقانون رقم 9 لعام 2000** بشأن **تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة**، **والقانون رقم 23 لعام 2010** بشأن **الأنشطة التجارية** هي التشريعات الرئيسية التي **تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر** في ليبيا؛
- غير أن النزاعات والاضطراب **وضعف الحكومة المركزية** واستمرار **الوجود القوي للشركات المملوكة للدولة وافتقار المؤسسات إلى الفعالية وقدرات الإنفاذ حدّت جميعها من قوة التشريعات** في ليبيا.

مكافحة الفساد

- تفتقر ليبيا إلى قانون عام لمكافحة الفساد. بناءً على ذلك، تعتمد ليبيا على **قانونها الجنائي وغيره من التشريعات**، مثل **القانون رقم 2 لعام 1979** بشأن **الجرائم الاقتصادية**، **والقانون رقم 3 لعام 1986** بشأن **من أين لك هذا**، **والقانون رقم 11 لعام 2014** بشأن **إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد**؛
- غير أن الكثير من التشريعات الليبية غير واضح فيما يتعلق **بآليات التنفيذ والإنفاذ**.

حماية المستهلك

- ليس لدى ليبيا قانون رسمي لحماية المستهلك. **وما يزال معلقاً مشروع قانون** وُضع في عام **2017**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متطوّر
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متطوّر
ممارسات إنفاذ المنافسة	قوي
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف جداً
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	ابتدائي
حماية العمال	ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

غير متاح

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	غير متاح
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	غير متاح
الميزنة والإنفاق العام	غير متاح
الحكومة الرقمية	غير متاح
الحكومة المفتوحة والشفافية	غير متاح
معايير المشتريات العامة	غير متاح

حماية المستهلك

ضعيف

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متوسط
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	متوسط
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ضعيف جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ابتدائي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — غير متاح
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — غير متاح
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — غير متاح
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — غير متاح
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — غير متاح
- الإعفاءات — غير متاح
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — غير متاح

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

موجز قُطري

موريتانيا

©iStock-Julia_Sudnitskaya

ملخص

المنظومة القانونية في موريتانيا مزيج من القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية.

المنافسة

- موريتانيا رائدة إقليميا بين مجموعة البلدان العربية الأقل نموًا من حيث **الأطر التشريعية للمنافسة**، دون أن يكون لديها قانون رسمي للمنافسة، بل بدلاً من ذلك من خلال **القانون رقم 2000-05 لعام 2000** بشأن **التجارة**، المعروف باسم **مدونة التجارة**؛
- حُدّث قانون التجارة الموريتاني، وهو **شامل** بشكل خاص من حيث تحديد آليات **إنفاذ واضحة وموجزة دقيقة** لتمكين وتعزيز السلوك التنافسي، **بالقانون رقم 2015-032 لعام 2015**، الذي **يحظر إساءة استخدام المركز المهيمن وسلوكيات التكتلات التجارية** (الكارتلات) وغير ذلك من **الممارسات المخلّة بالمنافسة**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- كان الاستثمار الأجنبي المباشر مشمولا في البداية بقانون التجارة الموريتاني، ولكن **صدر** مؤخرًا **عام 2012** قانون خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، هو **القانون رقم 52/2012** الذي **يتضمن مدونة الاستثمارات**؛
- ضمن التشريعات، ليس هناك حظر أو تقييد **للاستثمار الأجنبي** أو المشاركة أو **السيطرة** في أي من **قطاعات الاقتصاد الموريتاني**.

مكافحة الفساد

- وضعت موريتانيا مؤخرًا القانون رقم 2016-014 المتعلق **بمحاربة الفساد**.
- غير أن قانون مكافحة الفساد في موريتانيا يحتوي **تعاريف للفساد سيئة للغاية**. فهو يعرف الفساد في بضع **فقرات قصيرة**، دون تقديم تفاصيل أو فوارق دقيقة. وبينما يشير القانون إلى مصطلحات مثل «**الإثراء غير المشروع**»، فإنه لا يحددها بوضوح؛
- من بين التشريعات الأخرى التي تعالج مكونات الفساد القانون رقم 2007–054 الصادر عام 2007 المتعلق بالشفافية المالية للحياة العمومية، **والقانون رقم 86-688** الصادر عام 1968 **المعاقب للاختلاسات والتبديدات التي يقوم بها وكلاء الدولة، والقانون رقم 32** لعام 2018 بشأن **محكمة الحسابات**.

حماية المستهلك

- ليس لدى موريتانيا قانون رسمي لحماية المستهلك؛
- هناك مشروع قانون قيد المناقشة في **البرلمان الموريتاني**، هو **القانون رقم 2020-007**؛
- إلى أن يصدر قانون رسمي لحماية المستهلك، تعتمد البلاد في التعامل مع **حقوق حماية المستهلك** على مواد في قانون التجارة (رقم 2000-05). غير أن قانون التجارة هذا **يفتقر إلى تعاريف لحقوق المستهلك** وغير ذلك من التفاصيل اللازمة **للسيطرة على الأسعار وحماية المستهلكين**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

قوي

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	قوي
اتفاقات التجارة الدولية	متطوّر
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	قوي جداً
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي جداً
حماية العمال	قوي جداً

الاستثمار الأجنبي المباشر

ابتدائي

اللوائح التنظيمية المصرفية	ضعيف جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	ابتدائي
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	متطوّر
المعاهدات الثنائية	ضعيف جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

ضعيف

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	متوسط
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	ابتدائي
الميزنة والإنفاق العام	ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	ضعيف جداً

حماية المستهلك

غير متاح

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	غير متاح
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	غير متاح
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	غير متاح
الترويج للاستهلاك المستدام	غير متاح

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	قوي جداً
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	قوي
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	قوي جداً
الإعفاءات	ضعيف
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	قوي جداً

الاستثمار الأجنبي المباشر

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	ابتدائي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	متوسط
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	متوسط
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	ضعيف جداً
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	قوي
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): ابتدائي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ضعيف جداً
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): متوسط
- الإعفاءات: ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ضعيف جداً

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): غير متاح
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): غير متاح
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): غير متاح
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): غير متاح
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): غير متاح
- الإعفاءات: غير متاح
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: غير متاح

50DH

موجز قُطري
المغرب

©iStock-Eloi_Omella

ملخص

تستند المنظومة القانونية في المغرب إلى القانون المدني الفرنسي وإلى مزيج من التقاليد والأعراف. وقد اعتمد المغرب في عام 2011 دستوراً جديداً وسّع القطاع التشريعي.

المنافسة

- القانون رقم 12.104 لعام 2014 المتعلق **بحرية الأسعار والمنافسة** هو **التشريع الرئيسي** الذي ينظم **الممارسات التنافسية** في المغرب. ويتضمن هذا القانون في تشريع واحد **تعاريف صارمة للممارسات المنافية لقواعد المنافسة**؛
- أنشأ القانون رقم 20.13 لعام 2014 **مجلس منافسة** للإشراف على التشريع وتنفيذه. وفي عام 2018، حصل المجلس على **صلاحيات موسعة** تخوله إجراء **التحقيقات وفرض الجزاءات**. مع ذلك، **ما تزال هناك نقاط ضعف** لأن تشريعات المنافسة تفتقر إلى تعاريف واضحة للاحتكارات ولأن مجلس المنافسة ليس هيئة مستقلة. وهذا **الافتقار إلى الاستقلالية والشفافية يُعرّض للخطر قدرة المجلس على تطبيق القانون** على كافة المستويات لدعم الصالح العام فوق المصالح التجارية الخاصة؛
- بالإضافة إلى ذلك، وضع المغرب القانون رقم 91.14 لعام 2016 المتعلق **بالتجارة الخارجية**، وفيه أحكام تتعلق **بالمنافسة**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- خضع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب لأول مرة **للقانون رقم 18.95 لعام 1995**، الذي يحمل عنوان **ميثاق الاستثمارات**. ومنذ ذلك الحين، وضع المغرب **القانون رقم 19-94** المتعلق **بمناطق التصدير الحرة والقانون رقم 91.14** بشأن **التجارة الخارجية**. وهذه القوانين **مواتية تماماً للمستثمرين**، وتقترن بحوافز مثل **إعفاءات ضريبية رئيسية** وعدم وجود شرط موافقة مسبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تقوم الحكومة حالياً **بالتخطيط** لإصدار نسخة محدّثة من **نظام حوافز الاستثمار**؛
- لا تفرض على الملكية الأجنبية قيود إلا في **القطاعات الزراعية**.

مكافحة الفساد

- في الآونة الأخيرة، اعتمد المغرب مشروع القانون 19-46 لعام 2020 المتعلق **بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها**، ومن المقرر أن **يعزز مشروع القانون هذا قدرة السلطة على العمل**.
- إلى أن يوضع قانون رسمي، يعتمد المغرب في مكافحة الفساد على نظام تشريعات، وخاصة **قانون العقوبات** الذي يتضمن **العديد من الأحكام المتعلقة بالرشوة**.

حماية المستهلك

- وضع المغرب قانونا صريحاً لحماية المستهلك، هو **القانون رقم 31.08 لعام 2011**.
- المغرب أحد البلدان العربية القليلة التي لديها تشريعات توفر مجموعة من **التعاريف الواضحة** حول **أنشطة الفساد**، وتغطي أشكالا جديدة من التكنولوجيا **كالتجارة الإلكترونية**، وتوفر الحماية للمبلّغين، وتفسح مجال الانتصاف للمستهلكين، بما في ذلك **عمليات إقليمية ودولية**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

قوي

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	قوي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي جداً
حماية العمال	قوي جداً

الاستثمار الأجنبي المباشر

ابتدائي

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متوسط
الإطار التنظيمي للاستثمار	ضعيف
خطط التحفيز	متطوّر
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	قوي جداً
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	متوسط

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ابتدائي
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ابتدائي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): ضعيف
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — قوي جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

موجز قُطري
عُمان

©iStock-mathess

ملخص

تتضمن المنظومة القانونية في عُمان الشريعة وقانوناً أساسياً (صدر بموجب مرسوم سلطاني عام 1996)، بالإضافة إلى مكونات بنية القانون المدني. وتشكل المراسيم السلطانية أساس التشريع الأولي، تليها القرارات الوزارية.

المنافسة

- يشكل المرسوم السلطاني رقم 2014/67 بإصدار **قانون حماية المنافسة الأساس لتنظيم المنافسة**؛ وقد عُدّل وحُدّث منذ ذلك الحين من خلال **المرسوم السلطاني رقم 2018/22**؛
- يشكل المرسوم السلطاني رقم 2019/18 بإصدار قانون **الشركات التجارية** استكمالاً للتشريعات العمانية المتعلقة بالمنافسة؛
- غير أن عُمان تستثني قطاعات رئيسية، كأنشطة **البحث الإلكتروني والتطوير**، ما يسمح بتفاقم **إمكانية السلوك الاحتكاري**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر في عُمان للمرسوم السلطاني رقم 1990/55 بإصدار قانون التجارة؛ **والمرسوم السلطاني رقم 1994/102 بإصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2002/56 بإصدار قانون المناطق الحرة**. وفي الآونة الأخيرة، صدر **المرسوم السلطاني رقم 2019/50** الذي حدّث اللوائح التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر **والمرسوم السلطاني رقم 2019/52 بإصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص**؛
- يزيل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر المحدّث القيود على **الملكية الأجنبية** ويسعى إلى فتح السوق أمام المزيد من **الاستثمار الأجنبي**. وما زال التشريع **يفتقر إلى إطار تنظيمي واضح ويجري تقييم الحالات** حتى الآن على أساس **كل حالة على حدة** من خلال وزارة التجارة والصناعة.

مكافحة الفساد

- ليس لدى عُمان قانون صريح وحيد يتعلق بمكافحة الفساد؛
- تتناول أحكام محددة في عدد من **المراسيم السلطانية الفساد والرشوة** بطرق مختلفة. وتشمل هذه الأحكام **قانون الجزاء العماني**، الذي حُدّث **بموجب المرسوم السلطاني رقم 2018/7**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2004/120** بإصدار **قانون الخدمة المدنية**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2008/36** بإصدار **قانون المناقصات**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2011/111** بإصدار **قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2011/112** بإصدار **قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2016/30** بإصدار قانون **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2016/41** بالموافقة على **انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية**؛
- رغم هذه القوانين، يُزعم أن لدى عدد من أعضاء مجلس الوزراء مصالح تجارية مباشرة أو غير مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، **ليست هناك حالياً مؤسسة وطنية أو هيئة وطنية مخوّلة بتلقي ومعالجة** دعاوى الإبلاغ في حالات الانتهاك، مما يوهن قوانين المبلّغين.

حماية المستهلك

- وضعت عُمان قانون حماية المستهلك من خلال **المرسوم السلطاني رقم 2014/66**؛
- غير أن القانون لا يذكر الشكاوى **ولا يخوّل أي هيئة بالتصرف بشأن الشكاوى**، وإن كانت هناك **إمكانية تقديم شكاوى إلى الهيئة العامة لحماية المستهلك**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متطوّر
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متوسط
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	قوي جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متوسط
الميزنة والإنفاق العام	متوسط
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	متوسط
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متوسط
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ابتدائي
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

الطوخي للعطور
حواء سنتر للزي الشرعي
بيت العباءة والجلباب
الدكتور ابراهيم حسن الناطور
حضارة

موجز قُطري

دولة فلسطين

©iStock-Janek

ملخص

المنظومة القانونية في دولة فلسطين تشمل نظامي حكم منفصلين في غزة والضفة الغربية. وهي مزيج من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي أنشئ في عام 2002، والتشريعات المصرية والبريطانية والأردنية.

المنافسة

- ليس هناك في دولة فلسطين قانون رسمي وموحد **ينظّم المنافسة**؛
- في الواقع، لا تزال المنافسة غير خاضعة لأحكام قانونية، خاصة بسبب **الاحتلال**، ما يؤدي إلى تفاوت المنافسة التجارية بين المدن والبلدات الفلسطينية وحتى ضمنها؛
- هناك مشروع قانون **قيد الإعداد** منذ أكثر من عقد من الزمن، لكن **الافتقار إلى حكومة سياسية موحدة وتحديات الاحتلال الإسرائيلي** جعلت من شبه المستحيل وضع هذا القانون وتنفيذه.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- تمتلك دولة فلسطين إطارا تشريعياً قوياً للاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما فيما يتعلق بخطط التحفيز. ويتضمن **قانون رقم 1 لعام 1998** بشأن تشجيع **الاستثمار** في فلسطين، الذي **عُدّل وحُدّث** على مدى عقد من الزمن (لا سيما في الأعوام 2004 و2011 و2014)، **حوافز كبيرة لجذب الاستثمارات** وأنشئت **بموجبه الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار** (كما هو موضح في المادة 12 من قانون عام 1998)؛
- دولة فلسطين متاخرة بشكل عام عن غيرها في هذا المجال بسبب **القيود** التي يفرضها **الاحتلال الإسرائيلي**، بالإضافة إلى **ازدواج السلطة في غزة والضفة الغربية**.

مكافحة الفساد

- وضعت دولة فلسطين تشريعاً لمكافحة الفساد، هو **القانون رقم 1 لعام** 2005، الذي يتضمن **الكسب غير المشروع**، **وعُدّل** القانون **وحُدّث** في عامي 2010 و2014؛
- تتضمن التشريعات الفلسطينية لمكافحة الفساد **تعاريف صارمة وقانوناً بشأن المبلّغين ووفق عليه حديثاً** في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ما يضعه في الفئة العليا، **فئة «متطور»**. مع ذلك، لا يزال قانون المبلّغين **جديداً**، **ويبقى أن نرى** ما إذا كان **سيُنفّذ** على أرض الواقع.

حماية المستهلك

- وضعت دولة فلسطين قانون **حماية المستهلك** رقم 21 لعام 2005؛
- التشريعات في دولة فلسطين إحدى **الحالات النادرة** من حيث أنها تتيح للفرد أو المنظمة اللجوء إلى **عمليات إقليمية ودولية لإحقاق حقوق المستهلك**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

لا نقاط

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	لا نقاط
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	لا نقاط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	لا نقاط
ممارسات إنفاذ المنافسة	لا نقاط
اتفاقات التجارة الدولية	لا نقاط
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	لا نقاط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	لا نقاط
حماية العمال	لا نقاط

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متوسط
الإطار التنظيمي للاستثمار	متطوّر
خطط التحفيز	قوي
المعاهدات الثنائية	ضعيف جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

ابتدائي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متطوّر
الميزنة والإنفاق العام	ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف
معايير المشتريات العامة	ضعيف جداً

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	قوي جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف جداً

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): لا نقاط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): لا نقاط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): لا نقاط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): لا نقاط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): لا نقاط
- الإعفاءات: لا نقاط
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: لا نقاط

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): ابتدائي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ابتدائي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): متوسط
- الإعفاءات: قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — قوي

موجز قُطري
قطر

©iStock-jacquesvandinteren

ملخص

المنظومة القانونية في قطر مزيج من الشريعة والقانونين المدني والدولي.

المنافسة

- وضعت قطر القانون رقم 19 لعام 2006 بشأن **حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية**؛
- قطر رائدة إقليمية من حيث أن مكونات قانون المنافسة لديها تتوافق مع **المعاييرالدولية**؛
- ما تزال قطر تتردد في تحرير **القطاعات الرئيسية الخاضعة للتنظيم**، مثل **الموارد الطبيعية والإعلام والقطاع الأمني**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- أقرت قطر أولاً القانون رقم 13 لعام 2000 بتنظيم **استثمار رأس المال غير القَطري** في النشاط الاقتصادي. وفي الآونة الأخيرة، أُلغي هذا القانون وحلّ محله **القانون رقم 1 لعام 2019 الذي ينظم استثمار رأس المال غيرالقَطري**؛
- مع ذلك، ما تزال قطر متأخرة إقليمياً من حيث **التطابق مع المعايير الدولية للوائح التنظيمية المصرفية**؛
- ما تزال القطاعات الرئيسية الخاضعة للتنظيم **محظورة على الاستثمار الأجنبي المباشر**.

مكافحة الفساد

- تضع قطر تعاريف صارمة للفساد والنزاهة خلال المشتريات العامة في القوانين التالية: **قانون العقوبات رقم 11 لعام 2004**؛ **وقانون الخدمة المدنية رقم 1 لعام 2001**؛ **وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم 26 لعام 2005**؛ والقرار الأميري رقم 84 لعام 2007 بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية. وتغطي هذه القوانين **تعاريف متعلقة بالفساد** والممارسات المحظورة، وتحدد بوضوح **هيئات الرصد** المسؤولة عن **الإنفاذ**؛
- من المهم أن قانون تنظيم المناقصات والمزايدات في قطر يتضمن **مراجعة إدارية للمشتريات** وينص على **مشاركة جهاز التدقيق الحكومي في عملية المشتريات**؛
- أدرجت قطر اتفاقية الأمم المتحدة **لمكافحة الفساد** في **تشريعاتها الوطنية** من خلال المرسوم **رقم 17 لعام 2007**.

حماية المستهلك

- وضعت قطر القانون رقم 8 لعام 2008 بشأن **حماية المستهلك**؛
- بفضل هذا التشريع، تتمتع قطر بقدرات مؤسسية وإنفاذية قوية لدعم حماية المستهلك، وتوفر **تدابير «قوية جداً» لتمكين المستهلكين من الحصول على الانتصاف**؛
- إلى جانب بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي، لدى قطر **إعفاءات محدودة أو لا إعفاءات** إطلاقاً ضمن **تشريعات حماية المستهلك**، ما يضمن قدرتها على **إنفاذ التشريعات إنفاذاً صحيحاً متسقاً**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	ضعيف جداً
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	متطوّر
حماية العمال	متطوّر

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متوسط
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	متوسط
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متطوّر
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	قوي
معايير المشتريات العامة	قوي

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متوسط
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	قوي جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي جداً
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): قوي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): متوسط
- الإعفاءات: قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متطوّر

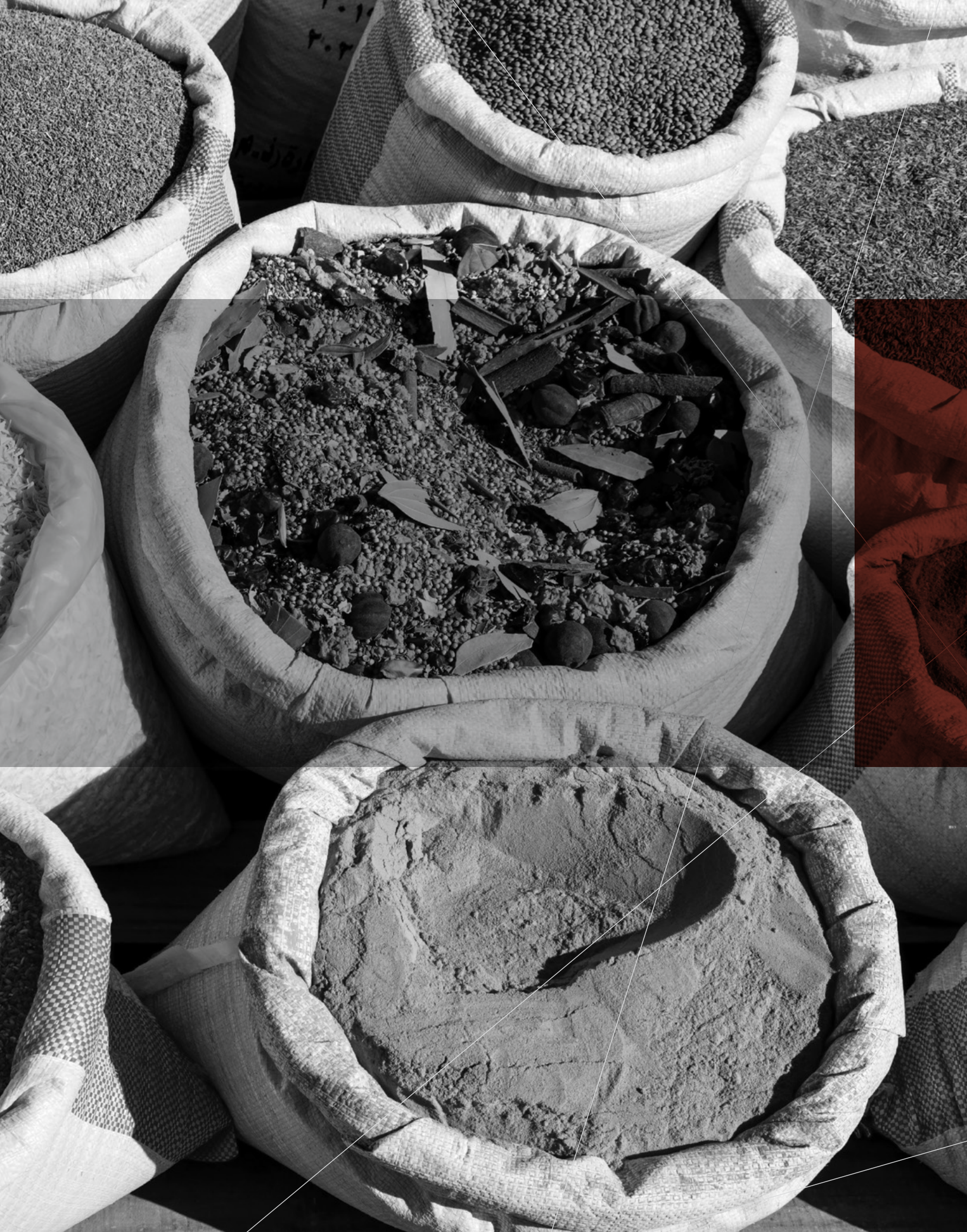

موجز قُطري

المملكة العربية السعودية

©iStock-Frizi

ملخص

تتشكل المنظومة القانونية في المملكة العربية السعودية إلى حد كبير من الفقه الشرعي، ويُستمد الحكم فيها ومعظم الإجراءات القانونية من الشريعة الإسلامية.

المنافسة

- تخضع المنافسة في المملكة العربية السعودية **للمرسوم الملكي رقم م/25 لعام 2004** بشأن نظام المنافسة، الذي **حُدّث** مؤخراً بموجب **المرسوم الملكي رقم م/75 لعام 2019**؛
- يوسّع قانون المنافسة المحدّث إلى حد كبير **نطاق السلطات القضائية المتعلقة بالمنافسة**، وينشئ **هيئة عامة للمنافسة**، ويفرض **عقوبات أشد على السلوك المُخلّ بالمنافسة**؛
- الأهم من ذلك أن قانون المنافسة الجديد يوفر **مزيداً من الوضوح** بشأن عمليات اندماج الشركات والموافقات عليها (لا سيما فترة انتظار أطول للحصول على الموافقة)، لكنه يوفّر أيضاً للشركات **وسائل للحصول على إعفاءات** من أحكام مكافحة المنافسة من خلال **الهيئة**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القانون السعودي الذي يحكم نظام الاستثمار الأجنبي هو **المرسوم الملكي م/1 لعام 2000**؛
- تفتقر المملكة العربية السعودية إلى تعاريف واضحة في كل من **القانونين** اللذين يحكمان الاستثمار الأجنبي: **قانون الاستثمار الأجنبي لعام 1979** وتحديث القانون من خلال **المرسوم الملكي م/1 لعام 2000**. فالتعاريف في التشريعين كليهما **ابتدائية تفتقر إلى التفصيل والوضوح** على النحو الموصى به في المعايير الدولية؛
- رغم الخطوات الأخيرة **لفتح الاقتصاد السعودي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كالسماح للأجانب بالاستثمار** في معظم قطاعات الاقتصاد (باستثناء القطاعات الأساسية المتعلقة بالنفط والتعدين، من بين أخرى) والإعفاء من شرط وجود شريك محلي للقيام بالاستثمار، **عملية الحصول على الموافقة طويلة** وهناك اندفاعة قوية إلى **سعودة الاقتصاد**. وبالإضافة إلى ذلك، ليس الكثير من آليات **الإنفاذ** وتسوية المنازعات التجارية كافياً.

مكافحة الفساد

- تعتمد المملكة العربية السعودية في معالجة جوانب الفساد على قوانين متداخلة، **كالمرسوم الملكي رقم م/128** بشأن **نظام المنافسات والمشتريات الحكومية**؛ **والمرسوم الملكي رقم م/19** بشأن **نظام مكافحة الغش التجاري**؛ **والمرسوم الملكي رقم م/39** بشأن **نظام مكافحة غسل الأموال**؛ والأهم، **المرسوم الملكي رقم م/36** بشأن **مكافحة الرشوة**؛
- **وُسّع** المرسوم الملكي رقم م/36 **كثيراً** ليشمل القطاع الخاص، وذلك من خلال **المرسوم الملكي رقم م/4 لعام 2019**، الذي أنشأ أيضا **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق**؛
- غير أن القانون السعودي لا ينص على **تعريف صريح للرشوة أو الفساد**، كما **لا يوضّح** آليات التسوية الرسمية.

حماية المستهلك

- حتى الآن، لا توجد في المملكة قوانين رسمية **تتعامل مباشرة** مع **حماية المستهلك**. ولا يزال مشروع قانون **ينتظر** الموافقة عليه.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متطوّر
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	متطوّر
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	قوي جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	ابتدائي
الإطار التنظيمي للاستثمار	متطوّر
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

قوي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	قوي جداً
الميزنة والإنفاق العام	ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	قوي جداً
معايير المشتريات العامة	متوسط

حماية المستهلك

ابتدائي

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	ابتدائي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	متوسط
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ضعيف
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ابتدائي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

SOVEREIGN
FURREH ESTABLISHMENT
Dahabshiil
Dahabshiil

موجز قُطري

الصومال

©iStock-ranplett

ملخص

في الصومال، يُطبق القانون العرفي والديني لتنظيم وظائف المجتمع في معظم المناطق.

المنافسة

- ليس هناك في الصومال **قانون رسمي أو موحّد** ينظم **المنافسة**؛
- كبديل عن ذلك، تعتمد الصومال على خليط من المحاكم الدينية ومحاكم الحير (العشائرية) **لمعالجة المسائل والمنازعات التجارية**؛
- في الآونة الأخيرة، أشار الدستور الصومالي المؤقت لعام 2012 إلى **الحقوق والواجبات** في الأنشطة التجارية، وهذه يمكن توسيع نطاقها **لتشكل أسس قانون المنافسة**. ولكن بسبب الاضطراب السياسي والاجتماعي، لا تزال الدولة الصومالية **غير قادرة على تنفيذ وإنفاذ التشريعات بقدر كاف**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع في الصومال لأول مرة القانون رقم 19 لعام 1987 بشأن الاستثمار الأجنبي الذي ما يزال يوفر **العناصر الأساسية** المستخدمة في **تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر**؛ وقد **حُدّث** هذا القانون **في عام 2015**؛
- فيما يتعلق بجذب استثمارات جديدة، أصدرت الحكومة الصومالية **القانون رقم 130 لعام 2012** المتعلق **بالمؤسسات المالية**، **ولا توجد حدود** للسيطرة الأجنبية على الأصول. وقد أطلقت **وزارة التجارة موقعاً إلكترونياً يشكّل نظام «نافذة واحدة» لتسجيل الأعمال التجارية**؛
- مع ذلك، يشكّل الاضطراب السياسي والاجتماعي المستمر **عائقاً رئيسياً أمام جذب المستثمرين الدوليين**.

مكافحة الفساد

- لم يكن لدى الصومال قانون صريح لمكافحة الفساد إلى **أواخر عام 2019**، عندما وقّع **الرئيس الصومالي مشروع قانون ليصبح قانوناً**، لكن **من المبكر تقييم** تفاصيل وأثر هذا القانون؛
- قبل سن القانون الجديد، عولج الفساد من خلال **قانون العقوبات الصومالي لعام 1962 وقانون المشتريات العامة والامتيازات وتنظيم أوجه الصرف** لعام 2015 (الذي حُدّث في عام 2016) **وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** لعام 2016؛
- ما تزال هناك شواغل كبيرة بشأن **قدرة السلطات** على **فرض هذه التشريعات** في جميع أنحاء البلاد.

حماية المستهلك

- ليس هناك في الصومال **قانون لحماية المستهلك**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

ضعيف جداً

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	ضعيف
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	ضعيف جداً
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	ضعيف
ممارسات إنفاذ المنافسة	ضعيف جدا
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	لا نقاط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	لا نقاط
حماية العمال	لا نقاط

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	ابتدائي
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	متطوّر

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

ابتدائي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	متوسط
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	ضعيف
الميزنة والإنفاق العام	متوسط
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

لا نقاط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	لا نقاط
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	لا نقاط
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	لا نقاط
الترويج للاستهلاك المستدام	لا نقاط

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	لا نقاط
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	لا نقاط
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	لا نقاط
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	ابتدائي
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	لا نقاط
الإعفاءات	ابتدائي
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	لا نقاط

الاستثمار الأجنبي المباشر

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	متوسط
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	متوسط
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	ابتدائي
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	متوسط
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف جدا

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — لا نقاط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — لا نقاط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — لا نقاط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — لا نقاط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — لا نقاط
- الإعفاءات — لا نقاط
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — لا نقاط

New have comb
A+B
New have comb
A+B

موجز قُطري
السودان

©iStock-geogif

ملخص

المنظومة القانونية في السودان مزيج من الشريعة الإسلامية والقانون العام الإنكليزي والقانون المدني المصري، بالإضافة إلى محاكم قبلية عُرفية غير رسمية.

المنافسة

- وضع السودان القانون رقم 7 لعام 2009 بشأن **حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار**، الذي تكوّن أيضاً بموجبه **مجلس المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية** في عام 2013؛
- غير أن النزاعات **والاضطراب السياسي والعقوبات ووجود قطاع غير رسمي** كبير من الأنشطة التجارية، من بين مشاكل بنيوية أخرى، **أضعفت** جميعها القدرة على تنفيذ وإنفاذ **تشريعات المنافسة**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع السودان قانون تشجيع الاستثمار القومي أول مرة في عام **1996**، وحدّثه في العامين **1999** و**2003** ومؤخراً في عام 2013. والهيئة المخوّلة **بالإشراف على التشريع** هي **وزارة الاستثمار**.
- مع رفع **الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية** عن السودان في عام 2017 ورفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في كانون الأول/ديسمبر 2020، **يتوقع المزيد من التقدم قريباً في الاستثمار الأجنبي المباشر** على المستويين المادي والتشريعي.

مكافحة الفساد

- وضع السودان القانون رقم 8 لعام 2016 **لمكافحة الفساد** بشكل صريح. أما قبل هذا القانون، فقد اعتمد على **القانون الجنائي لعام 1991**.
- علاوة على ذلك، وضع السودان **قانون** حق الحصول **على المعلومات** في عام 2015؛
- لكن وبسبب الاضطراب السياسي المستمر، ما تزال هناك **ثغرات كبيرة** في القدرة على **إنفاذ هذه التشريعات** على جميع المستويات على نحو كاف.

حماية المستهلك

- حتى الآن، **ما يزال قيد النظر** قانون رسمي لحماية المستهلك، **وليست هناك سلطة وطنية** لحماية المستهلك.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متوسط
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متوسط
ممارسات إنفاذ المنافسة	متوسط
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف جداً
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	ضعيف جداً
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

ضعيف

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	ضعيف
الإطار التنظيمي للاستثمار	متوسط
خطط التحفيز	ضعيف جداً
المعاهدات الثنائية	ضعيف جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متطوّر
الميزنة والإنفاق العام	ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	قوي
معايير المشتريات العامة	قوي جداً

حماية المستهلك

ضعيف جداً

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	ضعيف جداً
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	متوسط
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ضعيف جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف جداً

الفئات الفرعية

قوي جداً قوي متطوّر متوسط ابتدائي ضعيف ضعيف جداً

المنافسة

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي

التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متوسط

المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر

الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً

آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً

الإعفاءات — ضعيف جداً

يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف

التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي

المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط

الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً

آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف

الإعفاءات — ضعيف جداً

يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف جداً
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف جداً

موجز قُطري

الجمهورية العربية السورية

©iStock-Adrian Wojcik

ملخص

تستند المنظومة القانونية في الجمهورية العربية السورية إلى القوانين العثماني والفرنسي والإسلامي. والجمهورية العربية السورية دولة قانون مدني لها دستور، وتتعامل المحاكم الدينية مع بعض جوانب الأحوال الشخصية.

المنافسة

- أصدرت الجمهورية العربية السورية تشريعات تتعلق بالمنافسة، لا سيما خلال العقد الماضي، وأبرزها **القانون رقم 7 لعام 2008** بشأن المنافسة ومنع الاحتكار؛
- نتيجة لذلك، أنشأت الجمهورية العربية السورية أيضاً الهيئة العامة للمنافسة **ومنع الاحتكار ضمن وزارة الاقتصاد مباشرة**، ما يؤدي إلى تلاشي استقلالية هذه الهيئة؛
- رغم وجود تشريعات، ما تزال هناك ثغرات في **وضوح واتساق تعاريف الموضوعات والمصطلحات**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضعت الجمهورية العربية السورية المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 **لتشجيع الاستثمار**، وقامت منذ ذلك الحين بتعديل وتحديث اللوائح التنظيمية. علاوة على ذلك، **المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011**، قانون الشركات، مؤشر آخر على التقدم المحرز في هذا الصدد؛
- بذلك، تمتلك الجمهورية العربية السورية نظاماً متطوراً لتشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر، يشمل **التشريعات وعمليات الإنفاذ والمؤسسات** المخولة بالموافقة على **الاستثمارات الأجنبية** وتقييمها وإدارتها؛
- تفرض الجمهورية العربية السورية قيوداً على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات، لا سيما في الميدان **العسكري/الأمني**. غير أن هناك على ما يبدو **دلائل** تشير إلى أنها ستتساهل في اتخاذ هذه التدابير **تلبية لاحتياجاتها الإنمائية في فترة ما بعد النزاع**.

مكافحة الفساد

- لدى الجمهورية العربية السورية تشريعان يتعلقان **بمعالجة الفساد: المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2012** بشأن **معاقبة الجرائم الاقتصادية والنقدية، المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005** بشأن **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**؛
- شكلت الجمهورية العربية السورية هيئة لمكافحة الفساد، إلا أن تنفيذ سياساتها **يتفاوت** بتفاوت **الاعتبارات السياسية واعتبارات الدولة**.

حماية المستهلك

- وضعت الجمهورية العربية السورية قانونين يتعلقان بحماية المستهلك: **القانون رقم 2 لعام 2008 والقانون رقم 14 لعام 2015**؛
- ونتيجة لهذا القانون، أُنشئت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تتمتع **بالخصائص التشريعية اللازمة لدعم الإنفاذ**؛
- مع ذلك، ما تزال هناك ثغرات هائلة في **تنفيذ وإنفاذ القانون** بسبب **الافتقار إلى الوعي والتدريب** لدى المسؤولين الحكوميين والمجتمع ككل فيما يتعلق **بحقوق حماية المستهلك**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية: متوسط
- قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار: متوسط
- الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة: متوسط
- ممارسات إنفاذ المنافسة: متطوّر
- اتفاقات التجارة الدولية: ضعيف
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم: متوسط
- اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات: قوي
- حماية العمال: متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

- اللوائح التنظيمية المصرفية: متطوّر
- سياسات الاقتصاد الكلي: متطوّر
- الإطار التنظيمي للاستثمار: متوسط
- خطط التحفيز: ابتدائي
- المعاهدات الثنائية: قوي

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

ابتدائي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	متوسط
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	ضعيف
الميزنة والإنفاق العام	متوسط
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

متطوّر

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متطوّر
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	متطوّر
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً ● قوي ● متطوّر ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ابتدائي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متطوّر
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متطوّر
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

موجز قُطري

تونس

©iStock-KarinaBost

ملخص

المنظومة القانونية في تونس مدنية في الغالب، وهي تستند إلى القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية.

المنافسة

- كانت تونس من بين البلدان الأولى التي اعتمدت **قانون منافسة**، فقد أصدرت **القانون عدد 64 لعام 1991** الذي يتعلق بالمنافسة والأسعار. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت **القانون عدد 36 لعام 2015** الذي يتعلق بإعادة **تنظيم المنافسة والأسعار**؛
- ينشئ القانون التونسي للمنافسة **مجلس المنافسة والإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية** (تابع لوزارة التجارة)، مع **صلاحيات إنفاذ**؛
- علاوة على ذلك، يميز القانون التونسي المتعلق بالمنافسة بين أربعة أنواع رئيسية من الممارسات المخلة بالمنافسة، بما في ذلك **الاتفاقات المعرقلة؛ والممارسات التجارية؛ والممارسات غير القانونية واستغلال وضعية هيمنة أو وضعية تبعية اقتصادية**؛ وفرض **أسعار دنيا** تسيء إلى النشاط الاقتصادي.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- في الآونة الأخيرة، وضعت تونس القانون عدد 71 لعام 2016 المتعلق بالاستثمار، **والقانون عدد 2017-8 لعام 2017** بشأن **إعادة صياغة نظام المزايا المالية** وهما يوفران **الإطار القانوني الرئيسي** للاستثمار المحلي والأجنبي؛
- كما أنشأ قانون الاستثمار التونسي **المجلس الأعلى للاستثمار كهيئة مركزية رئيسية لإدارة الاستثمارات في البلاد**، بالإضافة إلى **وكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي**؛
- رغم هذه الخطوات، ما تزال تونس تفرض قيوداً على الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى **لوائح تنظيم اليد العاملة، وأنظمة جمركية وضريبية باهظة، وقيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي** في العديد من القطاعات الأساسية، واستمرار الدور الكبير **للشركات المملوكة للدولة**.

مكافحة الفساد

- لدى تونس أحد أقوى الأنظمة التشريعية **لمعالجة الفساد**. وقد أقر معظم قوانين مكافحة الفساد منذ عام 2011 خلال حملة رمت إلى تحقيق **المزيد من الشفافية** في أعقاب **الربيع العربي** واستجابة للمطالب الشعبية بالحدّ من الفساد. وتشمل هذه القوانين القانون **رقم 59 لعام 2017** المتعلق **بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد؛ والقانون الأساسي عدد 22 لعام 2016** المتعلق **بالحق في النفاذ إلى المعلومة؛ والقانون الأساسي عدد 10 لعام 2017** المتعلق **بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين؛ والقانون عدد 46 لعام 2018** المتعلق **بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح؛**
- علاوة على ذلك، يوفر القانون التونسي عدد 10 لعام 2017 المتعلق بحماية المبلّغين **أحد أقوى التعاريف وأكثرها وضوحا للفساد والشفافية والمساءلة والنزاهة** في المنطقة بأسرها.

حماية المستهلك

- تونس من أوائل البلدان في العالم العربي التي وضعت **قانوناً صريحاً لحماية المستهلك**، هو **القانون عدد 117 لعام 1992؛**
- لكن هذا القانون نفسه مقتضب نسبياً لأنه **اعتمد على قوانين متتالية أخرى** وُضعت مع مرور الوقت **لتعزيز تشريعات حماية المستهلك.**

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

ابتدائي

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متطوّر
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متطوّر
ممارسات إنفاذ المنافسة	متوسط
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف جداً
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	ضعيف جداً
حماية العمال	ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي جداً
خطط التحفيز	متطوّر
المعاهدات الثنائية	ضعيف جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

قوي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	قوي
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	قوي جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	قوي
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

ابتدائي

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متطوّر
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	متطوّر
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ضعيف
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف جداً

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي جداً

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف جداً

TRADING
DUBAI
X5

موجز قُطري

الإمارات العربية المتحدة

©iStock-tupungato

ملخص

المنظومة القانونية في الإمارات العربية المتحدة مزيج من الشريعة الإسلامية والقوانين المدنية الفرنسية، إذ تعمل المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية بالتوازي، ولكل إمارة محكمة اتحادية خاصة بها.

المنافسة

- تخضع المنافسة في دولة الإمارات العربية المتحدة للقانون الاتحادي رقم 4 لعام 2012، الذي نقّح **بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 37 لعام 2014** الذي أوضح ووسّع اللوائح المتعلقة بالمنافسة. كما أنشأ **القانون الاتحادي رقم 4 لعام 2012 لجنة لتنظيم المنافسة** يرأسها وكيل وزارة الاقتصاد، وقدم مزيداً من الوضوح بشأن الممارسات المخلّة بالمنافسة والاتفاقات التقييدية. غير أن **قانون المنافسة في الإمارات العربية المتحدة** ما يزال غير واضح من حيث العمليات والجوانب المتعلقة بالتساهل والتعويض وأي أشكال من الحصانة خاصة؛
- علاوة على ذلك، سنّت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 2 لعام 2015 بشأن **الشركات التجارية** الذي يعزز المعايير المتعلقة **بالمنافسة**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- قبل عام 2018، اعتمدت الإمارات العربية المتحدة على القانون الاتحادي رقم 8 لعام 2002 بشأن **المناطق الحرة المالية**، **والقانون الاتحادي رقم 1 لعام 2017** بشأن **مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية والضمانات** لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر رسمياً في البلاد. وفي عام 2018، أنشأت **القانون الاتحادي رقم 19 لعام 2018** الذي يتناول صراحة الاستثمار الأجنبي المباشر المنظم؛
- من جانبها، تحدد **المادة 6** من قانون الإمارات العربية المتحدة للاستثمار الأجنبي المباشر رقم 19 لعام 2018 **المعايير التشريعية** لنظر «لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر» في الإنفاذ. وقانون الاستثمار الأجنبي المباشر فريد من حيث احتوائه على **معايير وأهداف واضحة** للحوافز والإجراءات والقيود والعمليات والأغراض المتعلقة **بإنفاذ تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر**. وكثيراً ما تكون الإعفاءات الضريبية أكثر أشكال الحوافز شيوعاً التي تُستخدم **لجذب المستثمرين الأجانب** إلى بلد ما؛
- مع ذلك، تشير المادة 19 من القانون الاتحادي 19 لعام 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن على **سلطة الترخيص والسلطة المختصة رفض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر** رفضاً كاملاً أو جزئياً في حالات **«تهديد السلم أو الأمن الوطني»**، أو **«التأثير على قطاع استراتيجي في الدولة»**. ولا ينص القانون على تعاريف واضحة لهذه المصطلحات، ما يتيح التلاعب بالقانون.

مكافحة الفساد

- ليس لدى الإمارات العربية المتحدة قانون واحد صريح بشأن **مكافحة الفساد**؛
- تتناول أحكام محددة في عدة قوانين اتحادية ومحلية **الفساد والرشوة** بطرق ضمنية. وتشمل هذه، من بين أخرى: **قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ والقانون الاتحادي رقم 21 لعام 2011** في شأن **الخدمة المدنية؛ والقانون الاتحادي رقم 11 لعام 2008** في شأن **الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية الاتحادية؛ والقانون الاتحادي رقم 4 لعام 2002** في شأن **تجريم غسل الأموال؛ والقانون الاتحادي رقم 7 لعام 2014** بشأن **مكافحة الجرائم الإرهابية؛ وقانون رقم 4 لعام 2016** بشأن **مركز دبي للأمن الاقتصادي لمواجهة الجرائم المالية**.

حماية المستهلك

- وضعت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 24 لعام 2006 بشأن **حماية المستهلك**، الذي يحدد **حقوق والتزامات المستهلكين**؛
- في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدرت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 15 لعام 2020 بشأن حماية المستهلك. وقد ألغى القانون الجديد قانون حماية المستهلك القديم، **ويشمل القانون** الجديد **مقدمي خدمات التجارة الإلكترونية المسجّلة** في البلاد.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متوسط
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف جداً
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متوسط
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

ابتدائي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متوسط
الميزنة والإنفاق العام	ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	قوي جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف
معايير المشتريات العامة	ضعيف جداً

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي جداً
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	متوسط
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف جداً

الفئات الفرعية

قوي جداً ● قوي ● متطوّر ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي جداً
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي
- الإعفاءات — ضعيف
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ابتدائي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — قوي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

موجز قُطري

اليمن

©iStock-BremecR

ملخص

المنظومة القانونية في اليمن مزيج من الفقه الشرعي، والقانون المصري القديم، والقانون الفرنسي.

المنافسة

- اليمن من أوائل البلدان التي اعتمدت **تشريعاً موجهاً نحو المنافسة**، هو **القانون رقم 19 لعام 1999** بشأن تشجيع المنافسة؛
- بفضل هذا القانون، لدى اليمن سلطات محددة **لتنظيم وتنفيذ المنافسة**، مثل **الإدارة العامة لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري** في **وزارة الصناعة والتجارة**؛
- اليمن حالة استثنائية بين بلدان المنطقة من حيث **امتلاكها تشريعاً محدداً يُعرّف الاحتكارات ويحظرها**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع اليمن القانون رقم 15 لعام 2010 بشأن **الاستثمار**؛
- ينشئ قانون الاستثمار اليمني **الهيئة العامة للاستثمار** ويطبق مفهوم «**النافذة الواحدة**» **لتطوير وتسهيل الاستثمارات** بالتنسيق مع الجهات المختصة؛ وهذا ما تفصّله بشكل خاص **المادتان 13 و14** من القانون. كما تتمتع الهيئة العامة للاستثمار «**بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء**»، على النحو المنصوص عليه في **المادة 11** من قانون الاستثمار؛
- يحدد قانون الاستثمار اليمني **بوضوح أدوار ومسؤوليات الهيئة العامة للاستثمار** (التي تغطيها **المواد 15-25** من قانون الاستثمار).

مكافحة الفساد

- لدى اليمن تشريعات متعددة **لدعم جهود مكافحة الفساد**، وتشمل **القانون رقم 6 لعام 1995** بشأن **اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة؛ والقانون رقم 35 لعام 2003** بشأن **مكافحة غسل الأموال؛ والقانون رقم 39 لعام 2006** بشأن **مكافحة الفساد؛ والقانون رقم 13 لعام 2012** بشأن **الحق في الحصول على المعلومات**؛
- الإعفاءات **عنصر أساسي** يوهن التشريع اليمني. فعلى مدى عقود، استفاد **«كبار المسؤولين»** في اليمن من **تشريعات مكافحة الفساد** التي أعفتهم من التدقيق. وفي ضوء **التركيز المتزايد على تدابير مكافحة الفساد** منذ عام 2011، كان من المقرر أن يلغي المشرّعون هذا الإعفاء، غير أن **الاضطرابات الأخيرة** أوقفت هذا التطور.

حماية المستهلك

- وضع اليمن القانون رقم 46 لعام 2008 بشأن **حماية المستهلك**؛
- تتطابق مكونات قانون حماية المستهلك في اليمن مع **المعايير الدولية**، مثل **تعريف حقوق المستهلك بوضوح**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متطوّر
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	متطوّر
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	متطوّر
حماية العمال	ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	متوسط
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	متطوّر

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متوسط
الميزنة والإنفاق العام	متوسط
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	قوي جداً
معايير المشتريات العامة	قوي

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متطوّر
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ضعيف
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): متوسط
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

21-00166